رجل صعب المعشر «دقّة قديمة»

بسمة النسور

خدعني موقع الأرصاد الجوية المعتمد في الأردن، فلم تهطل الأمطار بغزارة، ولم تنخفض درجات الحرارة، ولم تفض السيول، ولم تطبخ الأمهات شوربة العدس، واتضح أن الجو ليس غائماً، لا جزئيّاً ولا كليّاً، بل تتريّح الشمس كبد السماء، بكل جسارة، ما يعني أنه يجب ضمّ جماعة الرصد الجوي الذين يتحدّثون بثقة بالغة إلى قائمة غير الجديرين بالثقة من مؤسّسات وأفراد التي أعددتُها أخيراً، كي أتجنب مستقبلاً تصديقهم أو أخذهم على محمل الجدّ.

تتقدّم هذه القائمة هيئة الامم المتحدة، فالأمم ليست متّحدة من أصله، بل هي نموذج للتمزّق والعداوة والتمييز العنصري والتعامل الطبقي، وهي لا تلتزم بمبادئها المعلنة من تحقيق السلام والعدالة والاحترام وحقوق الإنسان والتضامن، وغيرها من الشعارات الجذّابة الكاذبة، كذلك تكيل بمائة مكيال، وتنحاز في النتيجة إلى منطق القوة، وتقف مكتوفة الأيدي أمام البطش والإجرام الذي يتعرّض له غير البيض في هذا العالم الجائر. وتحتل الحكومات، على اختلاف مسمّياتها، المرتبة الثانية في قائمتي، لأنها، في العادة، تقول ما لا تفعل. وتأتي بعض وسائل الإعلام التي تدّعي الاستقلالية في المرتبة الثالثة، من حيث الكذب وتزييف الحقائق وغسل الأدمغة، والتأثير على الرأي العام، بما يتناسب وأجندتها الخفية. ويحتل بقّال الحي المرتبة الرابعة باقتدار فهو يتلاعب بالأسعار على هواه من دون حسيب أو رقيب. تتنوّع قائمتي، لتشمل حارس البناية الذي أقطن فيها، لا ينظّف السيارة جيداً، بل يمسحها بخرقة قذرة، ويكتفي برفع المتراكم دليلاً غير دامغ على أدائه المهمة التي يتقاضى عليها راتباً شهرياً. أما الجزّار فأستطيع منحه، بدون تردّد، درجة عدم الشرف بامتياز. يحاول إقناعي بأن اللحم بلدي من «نصّ مراعينا، ويغفل أحياناً عن نزع الخُثّم الأزرق الذي يؤكد أن الذبيحة مستوردة من الخارج. حتى الصراف يتلاعب في أسعار تحويل العملة، وقد سرق مني مبلغاً ليس قليلاً معتمداً على جهلي في عالم العملات الصعبة. حين راجعته، أنكر عملية الاحتيال، وأخذني في رحلة معقّدة عبر الأرقام، ما أثار ضجري، فخرجتُ مستسلماً، بعد أن هدّدته بتقديم شكوى ضدّه غير أنني لم أفعل، لأنني شخصٌ سلبي، أميل إلى الخجل قليلاً، ما يجعلني عاجزاً عن المواجهة.

لم تنته القائمة بعد، فهناك المواسرجي والكهربجي وشركات الاتصال وشركة الكهرباء، كلهم يكذبون ويغشّون بلا ذمّة أو ضمير. جزء من ثقافة الاحتيال التي باتت سائدةً في زمن تخلّى الناس فيه عن قيم الصدق والأمانة والنزاهة والشرف، ما يجعل المواطن تحت وطأة الإحساس بالريبة وعدم الأمان في تعامله اليومي.

مع ذلك، يهون هذا كله أمام مظاهر الكذب والرياء والنفاق على مستوى العلاقات الإنسانية. الكل يكذب على الكل، زملاء العمل يكيدون في الخفاء، ثم يستقبل بعضهم بعضاً بالأحضان والقبلات المموجة، الأصدقاء يستغيبون ثم يعبّرون عن أشواقهم.

قلت لنفسي: «وأنا ما لي، دعهم في غيّهم يعمهون. المهم أن أحصّن نفسي، وأتمسّك بقيمي ومبادئي إنساناً مستقيماً صادقاً، لا يكذب ولا يجامل ولا ينافق، يعبر عن مواقفه وآرائه بجلافة، من وجهة نظر بعضهم، فيصنّفونني كائناً نكداً صعب المعشر، لأني أفتقر إلى ما يسمّونها مهارات اجتماعية. وأصنّف منهم رجلاً حاد الطباع، «دقّة قديمة»، غير قادر على مواكبة متطلبات العصر من مرونه ولباقة وقدرة على التكيّف وقبول الآخر، ليست لدي أي مشكلة في قبول الآخر من حيث المبدأ. لكني أجد صعوبة بالغة في التعاطي مع النماذج المزيّفة والمخادعة. فكّرت لحظة في تمزيق قائمتي السوداء، غير أنها ما زالت تطول وتتمدّد لتطغى على الحياة بكلّ تفاصيلها.

ابن خلدون الفيسبوكي وسكان إفريقية الحالية

العهدي مبروك

بتقاسم الناس على مختلف شبكات التواصل الاجتماعي أقوالاً كثيرة تُنسب إلى ابن خلدون، مفادها أن «أهل إفريقية شمّاتون عند المصائب حسّادون عند النعم». ويضيفون إليها أقوالاً أخرى، كلها استياء من أهل إفريقية، والمقصود بها طبعاً هنا في إسقاط تاريخي، سكان تونس الحالية. تشي الأقوال المنسوبة إلى ابن خلدون، بقطع النظر عن صوابها ودقتها أو عدمها، بأن الرجل قالها عن تجربة، تبدو، لمن يخرط في قراءة هذه الأقوال، مريرة انتهت إلى إصدار تلك الأحكام القاسية عن سكان تونس.

ينقل الناس أقوالاً عديدة أخرى، وينسبونها إلى ابن عربي والحلاج، وقد يضيفون إليها أيضاً نيتشه ونابليون، وحتى محمود درويش ونزار قباني، إلخ. ينثرون على مختلف الصفحات تلك الأقوال، وهي أقرب إلى الحكم والمواعظ، غير أنهم ما إن يذكرون أقوالاً لابن خلدون، حتى تقترن بسخطه على أهل إفريقية. يرسم ابن خلدون الفيسبوكي صورة سيئة عن سكان البلاد، أقرب إلى النفاق والخديعة والطمع، كقوله الفيسبوكي: «لا يجمع أهل إفريقية سوى الطبل، ولا تفرّقهم غير العصا».

ينسى الناس أن تقلبات حياة ابن خلدون ومحنه وأزماته، على افتراض دقّة ما أورده الرجل حول نفسه أو ما أورده معاصروه حوله ليست استثناءً، بل هي نمطية إنسانية مستقيماً صادقاً، لا يكذب ولا يجامل ولا ينافق، يعبر عن مواقفه وآرائه بجلافة، من وجهة نظر بعضهم، فيصنّفونني كائناً نكداً صعب المعشر، لأني أفتقر إلى ما يسمّونها مهارات اجتماعية. وأصنّف منهم رجلاً حاد الطباع، «دقّة قديمة»، غير قادر على مواكبة متطلبات العصر من مرونه ولباقة وقدرة على التكيّف وقبول الآخر، ليست لدي أي مشكلة في قبول الآخر من حيث المبدأ. لكني أجد صعوبة بالغة في التعاطي مع النماذج المزيّفة والمخادعة. فكّرت لحظة في تمزيق قائمتي السوداء، غير أنها ما زالت تطول وتتمدّد لتطغى على الحياة بكلّ تفاصيلها.

تلك الدسائس، حتى كادت أن تهلكه مرّات عديدة. تتاكد هذه السُّنة الثقافية، حين ننخرط بها في أدب الرحلة الذي شاع آنذاك وازدهر، وهو ينقل إلينا عن صور نمطية متضاربة بشأن تلك الأمصار (نجد، الحجاز، العراق، الشام، السودان، المغرب، الصين، بلاد الفرنجة، إلخ)، وهي صور على غاية من الطرافة رُسمت بخيال عصرها وأحداثه وقيمه، فضلاً عن التجارب الخاصة به («كتّابها»).

غير أن انتقاء ابن خلدون والتركيز على استعادته حالياً أمر على غاية الأهمية، يجري صياغة تلقّ ما لابن خلدون الفيسبوكي، وهو في الحقيقة ابن خيالنا الجماعي الراهن وأزماتنا الحالية بكل خيباتها. يختبئ الناس وراء ابن خلدون لقول يريدون إذاعته، ولكن على لسانه، إنه يعبّر عما فاضت به قرائحهم، غير أنهم عجزوا عن صياغته في قالب موافق، وأراء يتحمّلون مسؤولية الدفاع عنها والبرهنة على صدقها وصوابها. يعفيهم ابن خلدون الفيسبوكي من كل وجع الرأس هذا. ليست هذه الصورة التي ينتقيها التونسيون من ابن خلدونهم، في النهاية، سوى صورة جزئية ومظلّلة في أحيان كثيرة، ولكنها، حتى ولو كانت لا تعكس «الشخصية القاعدية» للشعب التونسي، تظلّ مريحة دالّة عموماً على حجم استياء بعضهم من بعض بشيء من التعميم والأحكام القطعية.

يغيب ابن خلدون، ويعود إلينا من خلال أقواله وحكمه بين حين وآخر، فهو زائر الأزمات. لا نعرف تماماً الأسباب التي جعلت ابن خلدون يغادر تونس نهائياً ولا يعود إليها، مخيراً الرحلة إلى القاهرة سنة 1382 التي لم يكن فيها أيضاً سعيداً. وبقطع النظر إن كان الرجل قد هرب من الطاعون الزاحف آنذاك على البلاد، أو من الدسائس التي كادت مرّات عديدة أن تودي بحياته أو خشية من حرب أهلية ستضع السلطان المالكي مجدّداً في مواجهة الخوارج، فإن الرجل غادرها غير راغب فيها، بل هارباً منها ومن أهلها، بشيء من التعميم. يلتقط الناس تلك المشاعر لوصف حال «شعبهم» الراهن. شعب لا يرون فيه سوى التشفي والشماتة والسقوط في سرداب الغرائز القاتلة.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

«المسار الديمقراطي» السوري بين تعزيز اللامركزية وا تهامات الانفصالية

سميرة المسالمة

مموّل من جهة «مدعومة خارجياً»، لم ينجُ المشاركون فيه (من تيّارات سياسية متنوعة) من مواجهة انتقادات تصل إلى منزلة التواطؤ أو التخوين، أو الاتهام بالإسهام في تعزيز الانفصالية. على ذلك، ما ميّزَ «المسار الديمقراطي» أنه سلّط الضوء من جديد على خلافات السوريين في مجمل القضايا الراهنة، والمستقبلية، التي تتعلّق بحلّ الصراع السوري، وشكله، ومآلها، على وجه الخصوص، دور الحكم الذاتي للأكراد، وتأثيره في وحدة سورية ومستقبلها، وانعكاسات ذلك على تركيا، التي تعدّ أيّ كيان كردي مجاور لها تهديداً لأمنها القومي.

وبغضّ النظر عن أن المؤتمر قد يكون بدايةً لتغيير المزاج السوري بشأن الحكم المركزي، وتحوّله نحو قبول فكرة اللامركزية، أو الفيدرالية (على أساس جغرافي)، ما يضمن إشراك المكوّنات السورية كافّة بشكل متساوٍ، مواطنين متساوين، في العملية السياسية، ومنهم الكرد، لأهمية ذلك في إيجاد إجماعات وطنية سورية جديدة، إلا أن الانطباع العام، في محصلة المداولات الحاصلة في المؤتمر، ذهب باتجاه أن «قسد» حاولت من خلال مؤتمر المسار الديمقراطي إيجاد شرعية سياسية لها، تمكّنها من حماية مكتسباتها العسكرية والميدانية، وتثبيت فكرة الحكم الذاتي لمناطقها، أمراً واقعاً، وأن على السوريين كلّهم تقبّل هذا الأمر، في أيّ تسوية سياسية مستقبلية.

هكذا، الدولة السورية التي تمهد «قسد» الطريق للتعريف بها، متعدّدة الأقاليم، يتمتّع كلٌّ منها بقدر من الحكم الذاتي، وهو ما وضعها في مواجهة معارضة من المعارضة والنظام في آن واحد، وبخاصّة أن الأخير يقدّم نفسه ضامناً لوحدة البلاد التي لم يبقَ منها اليوم، وفق الخريطة الحالية لسورية، إلا القليل. أي إن التوتّرات التي نتجت في أعقاب ما خلص إليه المؤتمر، بين ممثّلي «قسد» ومؤيّديهم من جهة، وأطراف المعارضة السورية التقليدية من جهة مقابلة، التي اتهمت المبادرة بأنها تعمل على تعزيز الفيدرالية القومية، جاءت متوافقةً مع مصلحة النظام السوري، وذلك بتأكيد اتهاماته للمعارضة بأنها تهدف إلى تفتيت سورية وفقاً لأجندات خارجية، وهو بذلك يحظى بتأييد الفئات التي تخشى من التقسيم.

ولعل النقطة الأكثر أهمّية، أن هذا التوجّه يتوافق مع المخاوف التركية حيال التطلّعات الكردية، إذ تعتبر تركيا أيّ تحرّك سياسي يمنح الأكراد صلاحيات حكم ذاتي في سورية تهديداً مباشراً على أمنها القومي، بسبب ما تعتقده من ارتباط وثيق بين قوات سوريا الديمقراطية وحزب العمّال الكردستاني. ولهذا، قد تكون الرغبة الجامحة للرئيس التركي أردوغان في التطبيع مع النظام السوري خطوةً استراتيجيةً، وفقاً لرؤيته، للحدّ من طموحات الأكراد، وضمان أن أيّ مشروع فيدرالي في سورية، لا يمنح الأكراد حصّةً سياسيةً قد يؤدّي إلى تصعيد النزعة الانفصالية. وبذلك، قد يسهم التطبيع بين تركيا والنظام السوري في إحباط أيّ مشروع للفيدرالية القومية للأكراد في سورية. في مواجهة التوتّرات والمخاوف القائمة، والاتهامات المتبادلة، ربّما الأفضل للمعارضة أن تقدّم الفيدرالية الجغرافية أو «اللامركزية» بديلاً عمليّاً مما تعتقد أن الجهة الداعية تريد انتزاع موافقتها على الفيدرالية القومية، التي تقوم على أسس عرقية، وبهذا تخفّف من المخاوف الإقليمية والدولية المحيطة بتقسيم البلاد. ومعلوم أن الفيدرالية الجغرافية، كما في النموذج النمساوي (على سبيل المثال) تتأسس على تقسيم المناطق بناءً على أسس جغرافية وإدارية بحتة، وتمنح كلّ منطقة صلاحيات إداريةً محليةً لإدارة شؤونها الاقتصادية والخدمية ضمن إطار الدولة الموحّدة، من دون أن تميّز على أساس العرق أو القومية، وهو ما يضمن التوزيع العادل للموارد بما يتناسب مع احتياجات كلّ منطقة، ويضمن، في الوقت ذاته، تنمية متوازنة تقلّل من الشعور بالتهميش الذي عاشته المدن النائية عقوداً طويلة، ويحافظ على سيادة الدولة المركزية، ما يعزّز استقرار الدولة ويحميها من التفكّك.

> لم يخرج «المسار الديمقراطي» عن نظام اعتاده المؤتمرات السورية

لم يخرج مؤتمر المسار الديمقراطي السوري عن نظام عامّ اعتادته المؤتمرات السورية، خلال السنوات الأربع عشرة الماضية، فالجهة الداعية هي صاحبة اليد العُليا في التعبير عن رؤيتها وبرامجها وترويجها، ما يضع عنوان أيّ مؤتمر «ديمقراطي» ممولٍ من أيّ جهة كانت في ضفّة قد لا تبتعد عن ضفة ديكتاتورية مال أصحابه، إلّا أن ذلك لا يقلّل من أهمية العودة إلى مناقشة شكل الحكم ونظامه في «الدولة السورية»، بما يمنح الأطراف السورية كلّها، ومنها الأكراد، حقوقهم الجمعية والفردية، السياسية والمدنية، ضمن نظام ديمقراطي يؤسّس للامركزية تمنح سورية فرصة البقاء في قيد الدولة، بدلاً من الكانتونات الحالية، بين النظام، والإدارة الذاتية، وهيئة تحرير الشام، والحكومة المؤقّتة، من دون أن ننسى وجود مناطق داخل هذه الكيانات كلّها، تحكمها عصابات التشليح والفساد، وكتّاب التقارير الكيدية.

(كاتبة سورية)

كاريكاتير — عماد حجاج

السودان: وقفات مع مشهد لندن

هدى الفاتح

ضمن سلسلة من الجولات العالمية، أمضى ممثلون لمجموعة «تقدم» السياسية السودانية، الأبنة الشرعية لما كانت تُعرف بـ«قوى الحرية والتغيير»، الأسبوع الماضي في لندن، حيث زاروا -وفق خالد عمر- أحد أهم قيادات المجموعة وعضو الوفد، في صفحته على «فيسبوك»، الحكومة والبرلمان البريطانيين ومراكز صناعة الرأي، بهدف «لفت أنظار العالم إلى ما يدور في بلادنا».

إذا كان الأمر كذلك، وكانت كل هذه الجولات لصالح عيون الشعب السوداني، ودفعاً لإيقاف الحرب، فما الذي يسبّب حالة الغضب التي تمظهرت في مشهد تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي لسودانيين وهم ينتظرون خارج القاعات من أجل التظاهر والهتاف ضد «تقدم» وضد أفرادها ورئيسها، رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، باشنع الصفات؟ يمكن أن نجد الإجابة في منشور خالد عمر نفسه، الذي بدأه بحديث عن الأزمة الإنسانية في السودان، ووصفها بأنها الكارثة الأكبر على مستوى العالم، لأنها حوّلت 12 مليون سوداني إلى نازحين ولاجئين، ودفعت 25 مليوناً إلى حافّة الجوع. هذه توطئة جيدة ومقدّمة يمكن لها أن تنجح في لفت الانتباه، لولا أنها توقفت هنا وتكتفي بنصف الحقيقة، فتحكي عن النزوح واللجوء من دون أن تتوسّع في شرح أسبابه، وتحكي عن عشرات الآلاف، الذين قتلوا، من دون تفصيل، تاركة الجرم مبنياً للمجهول وقافزةً نحو الخلاصة الطريفة التي لا يختلف عاقل بشأنها، أن السلام أفضل من الحرب.

السودانيون الغاضبون من منهج «تقدم» في التعاطي مع الأزمة السودانية يعتبرون أن توصيفها للمأساة فيه خلل يرقى إلى درجة التواطؤ، فهم لا يرون أن أهلهم أُجبروا على ترك منازلهم بسبب شبح هلامي اسمه الحرب، وإنما لأن هناك مليشيا متوحشة أجبرتهم على الرحيل، من خلال ارتكاب انتهاكات مروّعة. لا يرى الغاضبون الحرب المجرّدة من أفقدتهم أموالهم وسياراتهم ومدخراتهم ومصادر رزقهم وحولتهم بين ليلة وضحاها إلى فقراء ونازحين، بل يوجّهون أصابع الاتهام إلى قوات محمد حمدان دقلو (حميدتي) التي أسرفت في السرقة والاعتداء على الأموال العامة والخاصة وتخريب الممتلكات.

أولئك الغاضبون، الذين تزايدت أعدادهم بشكل دفع رموز «تقدّم» إلى غلق خاصية التعليق على منشوراتهم أو تخصيصها للأصدقاء الموثوقين فقط، كان بعضهم من أنصار أحزابها، التي كانت تطرح نفسها ممثلة لـ«الثورة» وللمدنيين، كان ذلك الغضب نتيجة الإحباط جرّاء هذا الموقف الذي ما زال يتبنّى الحياد، زاعماً أنه لا يريد الاصطفاف مع أحد «طرفي الصراع». كان النأي بالنفس وإدانة جميع الأطراف موقفاً تبنّته منظمات وجهات سياسية وحقوقية دولية منذ بداية الحرب، لكن المفارقة أن هذه الجهات عادت لتدين بأشد العبارات ما ترتكبه قوات حميدتي في أكثر من منطقة بالسودان، خصوصاً أن أولئك كانوا بالجاحة إلى درجة توثيقهم جرائم القتل والتعذيب والاغتصاب، ما جعل تلك الجهات مجبرة على إدانة هذه المليشيا.

بينما كان وفد «تقدّم» يناقش انشغالاته المتعلقة بما يسميها «استعادة المسار الديمقراطي»، كانت المجازر التي صدمت العالم تتواصل في شرق ولاية الجزيرة، التي شهدت إبادة وتهجيراً جماعياً لأهالي قرى ومناطق، في مقدمتها «السريحة» و«تمبول»، اللتان شهدتا أفظع الانتهاكات، وتوزّع أهلهما خلال أيام بين قتيل وجريح ومختطف ومفقود. لم تجد هذه المأساة، على فداحتها، التفاتاً من قبل الذين يقولون إنهم بصدد نقل معاناة الشعب السوداني إلى العالم.

وفق الغاضبين، الرسالة، التي كانت تستحقّ أن تنقل إلى الطرف المعتدي والمجتمع الدولي، أن القرى الوادعة على ضفاف النيل وفي مناطق كـ«الجزيرة» و«سنار»، ليست طرفاً في أي معركة ولا تحوي أي أهمية عسكرية واستراتيجية حتى يجري استهدافها ومعاقبة سكانها، إلا إذا كان دافع هذه الجرائم هو مجرّد انتقام، وهو ما حصل لقسم من السودانيين الذين لم يستطيعوا إنجاز التغيير فهاجروا هرباً من الحرب، ذهب باتجاه أن «قسد» حاولت

> المساواة بين طرفين مضلّل، وإلا ما كنّا سنشاهد مشاهد الفرح لدى دخول الجيش إحدى المناطق

السوريون ومواسم التخوين

مالك ونوس

مع كل حادث أمني أو تطور سياسي أو حتى بروز أي أمر له علاقة بالشأن السوري، تعود ظاهرة التخوين والاتهام بالعمالة إلى الظهور من خلال تراشق السوريين على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي التي ساعدت في تفاقم هذه الظاهرة، وسهّلت الطريق لكل من يريد أن ينغمس فيها فيدلي بدلوه بنشاط، ويترك التشفي والشماتة بمصائب الآخرين المختلفين في الرأي. ويمكن إرجاع أحد أسباب هذه الظاهرة إلى الركود في الحالة السورية، ثم الشعور بانتفاء الأمل في الحل السياسي بالبلاد، فيرمي الجميع المسؤولية في ذلك على الجميع. كما تزداد ظاهرة التخوين إمكانية أن يأخذ الحل السياسي السلمي للقضية السورية، وفق المخرجات الدولية، طريقه إلى التنفيذ، والبدء بإعادة إعمار البلاد، من أجل حل كل الملفات العالقة، ومن بينها ملفات اللاجئين والنازحين والمعتقلين والمغيبين، وغيرها من ملفات لا يمكن الركون إلى سلم حقيقي وحلّ مشكلات البلاد من دون البتّ بها. وقد حلت ظاهرة الضياع محل ذلك الأمل، وكذلك فقدان السوريين، معارضة وموالاة، الثقة بالجميع؛ فقدان الموالين الثقة بالحلفاء، روسيا وإيران، وتعمّق ذلك مع ظهور الكلام عن معارضة إيران الحل العربي والتقارب السوري مع تركيا، وفقدان المعارضين الثقة بداعميهم في الغرب، وفي تركيا على وجه الخصوص، بعد إعلان قادتها خطوات للتقارب والتحاور مع الأسد، وقبلها إبحاطهم بسبب التقارب العربي مع النظام. كما أن من الأسباب فقدان الثقة بين أبناء المجتمع الواحد بسبب التمييز الذي عانوه سنوات، وهو ما يتعزّز مع ازدياد معدّلات الفقر والبطالة، لكنه يتجاوز كل المقاييس خلال التوترات والصراعات والحروب، وهذه حال السوريين عقوداً. كما زادت في الأمر التغيرات المجتمعية التي طرأت على حياة السوريين، وما زالت تطرأ، بعد تشظّي المجتمع السوري وانتقال كتلة ضخمة تقدر بنصف سكان البلاد من أماكن سكنهم في مدنهم وقراهم إلى أماكن أخرى داخل البلاد وخارجها. إضافة إلى ذلك، هناك سبب يجعل المرء يعتمد التخوين ويُطلق الاتهامات جزافاً، وهو الشعور بالضعف وقلة الحيلة. يظهر ذلك لدى من لم يستطع مغادرة البلاد، فيلقي باللائمة على من انتفضوا ضد النظام، متهمين إياهم بأنهم هم من أوصل البلاد إلى ما هي عليه.

نتيجة سنوات من العمل على ضرب مبدأ العمل الجماعي لمنع الاجتماع السوري، تم تكريس القمع عاملاً لقسر المجتمع وضرب مكوناته وقواه السياسية والمدنية، برزت النزعة الفردية ومبدأ الشك في الآخرين. كما ضُربت منظومة التفكير العقلاني، ما جعل العواطف وردات الأفعال تتحكّم في تكوين الآراء وتفسير الحوادث والحكم عليها. وقد ساهم هذا الحال في زيادة حدّة الاختلافات التي تطرأ خلال النقاشات، لتؤدي، في حالات متطرّفة، إلى القطيعة والتخوين عند الاختلاف في الرأي. وقد ساهم في تعزيز هذه الظاهرة اتساع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي لا يرى مستخدمُها ضيراً من إطلاق اتهاماته في كل الاتجاهات، ما دام لن يلقى ملامة أو عقاباً قانونياً أو جسدياً من شخص بعيد لا لقاء حسياً معه.

> تزداد ظاهرة التخوين مع ازدياد شعور الفرد بالإحباط والعجز، وهو ما حصل لقسم من السوريين الذين لم يستطيعوا إنجاز التغيير

وقد لوحظ، في الآونة الأخيرة، انحدار بعض المثقفين أو ذوي التحصيل العلمي العالي إلى اعتماد التخوين لغة حوار بعد تبنيهم مساراً واحداً محدّداً في التعاطي والتفكير لا يختلفون فيه عن بعض الشعبويين. إذاً، عند الرجوع إلى منجزات هؤلاء العملية والعلمية وإنتاجهم البحثي والمعرفي، يتعجّب المرء بسبب انحدارهم ذاك، ومساربتهم ما يُروّج، بل ترويجهم سرديات حاملة التناقض داخلها. ولا يألون جهداً في تحميل منشوراتهم خطاب الكراهية والنقض وإلغاء الآخر، هذه المشاعر التي تلقى رواجاً وترويجاً تلقائياً من خوارزميات منصّات التواصل الاجتماعي، فيحصدون تسجيلات الإعجاب التي تتخطّى ما يحصدونه لدى عرض إنتاجهم المعرفي، ما يحقّق لهم رضا وهمياً عن الذات لا يحقّقه إنتاجهم، أما المصيبة والخطورة فتتمثلان في أن هؤلاء الذين يُعوّل عليهم القيام بمهمّة تهدئة النفوس وضبط الانفعالات ونشر قيم التعايش والتسامح يتحوّلون إلى مُخوّنين تزيد اتهاماتهم من الانقسامات والانفعالات المرضية، متخلين بذلك عن دورهم الأخلاقي في تقريب السوريين بعضهم من بعض أكثر فأكثر.

ويبقى السؤال: هل يمكن لهذه الظاهرة أن تضمحل مع الزمن، فتتحوّل إلى حالة عابرة؟ ذلك رهنٌ بوضع القضية السورية على سكّة الحل، وبظهور جامع وطني كبير تنتهي معه كل الانقسامات الظاهرية. فبسبب التحدّيات التي باتت أخطر من أن يتحملها السوريون وهم في حال العافية، تبرز، وهم في حال التازم، ضرورة التخلص من ظاهرة التخوين والاتهامات الأخرى، والسعي إلى البحث في القضايا التي يُجمع السوريون عليها من أجل تفعيلها وتكريسها بزيادة الاهتمام بها مع إبراز أهميتها للتقريب فيما بينهم وتخليصهم من أقفي الانقسام والكراهية.

(كاتب سوري)

لبنانية ترفع صورة لنصر الله فوق ركام منزلها المدمّر بغارة إسرائيلية، ضاحية بيروت، 1 نوفمبر 2024 (فضل عيناني/فرانس برس)

هذه الصورة من الجزائر

معن البياري

تتدافع الصور التي بلا عددٍ من غزّة ولبنان، فتُتعبُ أرواحنا وتكاد تشلُّها، وعندما تريد أن تتخفّف عيناك منها، قسطاً من الوقت، تُحاول أن تعثر على صور من بلاد العرب الأخرى، من غير التي تتوطّن فيها الحروب الأهلية وسواها، فتصابف واحدةً تستوقفك غصباً عنك، وتتملّى فيها، وفي ما تصبّ بها ممّا يؤشّر على لونٍ آخر من خراب أحوال الأمة. وأفترض هنا أنها صورةٌ تبعث على انتباه الصحافي العربي، المفترض أنه منهمٌ بهذا الخراب. جاءت من الجزائر، حيث احتفل شعب هذا البلد وجيشُه وقيادتُه بإحياء الذكرى السبعين لاندلاع «الثورة التحريرية المجيدة». ومن اللياقة هنا أن يُهنّأ الشعب الجزائري الذي نحبّ بالمناسبة، وبما يعتدّ به جيشُه من أسلحة ومنظومات صاروخية متقدّمة لديه، أظهرها في الاستعراض العسكري المهيب الذي نظّمه في الذكرى في عاصمة البلاد أمام الجزائريين وضيوفهم، والذي تُقطت الصورة قبيلَه بدقائق. وطيّرتها وكالة الأنباء الرسمية، مع مثيلاتٍ لها وأخباراً من غير جنسها، لتنطق بمرسلاتٍ تُفصح عن نفسها من غير تأويلٍ أو ترميز. وإذا كان من التعسّف والشطط أن تُوازى هذه الصورة مع تلك الصور المتتابعة من لبنان وغزّة، في غضون العدوانَين الإسرائيليين إياهما، فإنه قد لا يكون تزيّداً أن يُفترض أنها قرينةٌ على مقطع آخر في مشهد خراب الحال العربي الذي لولاه لما تمادى الوحش الإسرائيلي في الإبادة التي يرتكبها في غزّة، ولا شنّ جرائم الحرب التي يواصلها في لبنان.

تجمع الصورة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون مع نظيريه الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني والتونسي قيس سعيّد ورئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، ومعهم رئيس ما تسمّيها الجزائر (وغيرُها) الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، إبراهيم غالي. ولّما كانت الجزائر وموريتانيا وتونس وليبيا والمغرب تشكّل «اتحاد المغرب العربي» (تكريم الميت دفنه لكن مراسم دفنه لم تحدُث بعد!)، الذي أعلن في مراكش في فبراير/ شباط 1989، فإن بديهيّ البديهيات أن يتمثل المغرب نفسُه في جلسة كهذه، وليست «الجمهورية» (المتوهَّمة بنعت المغاربة) الذي استقبل الرئيس تبّون «رئيسه» في مراسم رسمية في مطار العاصمة، وهو القادم بطائرةٍ من الأراضي الجزائرية نفسها. ولّما كنّا نعرف أن العلاقات مقطوعة بين الجزائر المحتفلة بعيد ثورتها والمملكة الجارة، لأسبابٍ تتنوّع سروداتُها ليس المُقام هنا لها، فإنّ لواحدنا أن يفهم غياب ملك المغرب أو من يمثله في جلسةٍ كهذه، وبين حضور الاحتفال والعرض العسكري، لكن استضافة إبراهيم غالي بمراسيم رئاسية، وبمماثلةٍ مع رئيسي تونس وموريتانيا (ورئيس ليبيا) في الجلسة المتحدّث عنها، والبلدان الثلاثة لم تُشهر اعترافاً بـ«الجمهورية الصحراوية»، يجعل الصورة الرباعية ونشرها مقصودَين، ليس فقط لمزيدٍ من التأزيم مع المغرب، بل أيضاً لتوتير مطلوب بين الرباط وكل من نواكشوط وطرابلس الغرب، وللمضيّ في تعطيل العلاقات الدبلوماسية مع تونس التي كان رئيسها قد خصّ، قبل أزيد من عامين، رئيس «الجمهورية الصحراوية» باستقبالٍ رئاسي. وفي الوسع أن يذهب تحليلٌ يتوافر على حُجّجه إلى أنّ الجزائر (الجيش والرئاسة) إنما أرادت إبلاغ فرنسا برَكّ كهذا على اعترافها (المتأخر) بمغربيّة الصحراء، الذي تعزّز في زيارة الدولة التي أدّاها الرئيس ماكرون للرباط الأسبوع الماضي، وقد قبل إن الأخير، في إعلانه، السبت الماضي، اعترافاً صريحاً بأن الجيش الفرنسي هو من قتل الثائر الجزائري العربي بن مهيدي في 1957، أراد ترضية الجزائر، غير أن هذا قولٌ ناقص الحجّة.

لا يسمح القاع الذي يقيم فيه النظام العربي الرسمي بأي تحرّك جدّي يتوسط من أجل إعادة العلاقات الجزائرية المغربية إلى برودها التاريخي المعلوم، على ما كانت الرياض والقاهرة تفعلان في غضون توترات «تقليدية» قديمة، وليس من إرادة سياسية لدى الرئاسة الجزائرية باتجاه الحد من التدهور المتسارع في هذه العلاقات المقطوعة على كل الأصعدة. وها نحن، بعد عدم تصويت الجزائر، العضو في مجلس الأمن، الخميس الماضي، مع تمديد تفويض بعثة الأمم المتحدة في الصحراء (الغربية) عاماً، بسبب رفض مقترحين تقدمت بهما، يهددان إلى تعديل في مهمّات البعثة، وبعد نويات لا عد لها من أوجه التأزيم المطرد في علاقات البلدين، نلقى صورةً يتمثل كيان انفصالي فيها، في بلد عربي عظيم المكانة في نفوسنا، وملهم في فلسطين ولبنان... وكل العالم.

هاريس وليس ترامب

سامح راشد

سيعرف العالم اسم الرئيس الأميركي الجديد بعد أقلّ من 24 ساعة. والمعتاد، مع كل انتخابات رئاسية أميركية، أن تضع دوائر القرار وأجهزة المعلومات في مختلف الدول، سيناريوهات مختلفة للتعامل مع الرئيس الذي سيسكن البيت الأبيض. بل تحصل هذه العملية حتى في حالة إعادة انتخاب الرئيس لولاية ثانية، إذ قد يُدخل تعديلاتٍ، ولو جزئية، على سياساته وتوجّهاته الخارجية بصفة خاصة. كذلك تراجع الدوائر الرسمية أيضاً الاستطلاعات وتدرس التوقعات المرئية، لترجيح فوز أيٍّ من المرشّحين للرئاسة الأميركية. لتكون الخطط المستقبلية والاستعدادات للتعاطي مع الرئيس الجديد أكثر واقعية وتوافقاً مع مؤشّرات تصويت الناخبين واتجاهاتهم نحو مختلف القضايا. وتذهب دول إلى أبعد من ذلك، فتعمل على توجيه أصوات الناخبين، والتأثير بمواقفهم من المرشّحين، لترجيح مرشح بعينه، تريد هذه الدولة أو تلك تسكينه في البيت الأبيض، لأن أفكاره وتوجهاته، وربما طبيعته الشخصية، تخدم مصالحها وأهدافها بشكل ما.

وفي الانتخابات الراهنة، تؤجد أسباب واضحة لترجيح كفّة المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس. وتوجد دوافع أكثر وضوحاً وقوة، ليصرم الناخبون الأميركيون دونالد ترامب سكنى البيت الأبيض مرّة أخرى. فرغم شعبيّة ترامب وسط شرائح معينة من المجتمع الأميركي، وتماسكه في مواجهة ملاحقات قضائية مئتالية، إلا أن حملته الانتخابية، في الأشهر الماضية، بما حفلت به من خطاب شعبوي ومنطق تجاري في النظر إلى الأمور، والتطرّف في مواقفه تجاه قضايا خلافية ومهمّة، مثل المهاجرين والإجهاض، كلها كانت بمثابة إشارات حمراء، وجرس إنذار للناخب الأميركي التقليدي، وهو المكون الأساس في الانتخابات.

في المقابل، لم تقم كامالا هاريس بحملة انتخابية مثالية، لكنها استفادت، إلى حد بعيد، من عوامل تلقائية مواتية. أولها بالطبع أنها امرأة ملوّنة، فهي سيدة وصلت إلى منصب نائب الرئيس، أي تملك خبرة عملية ناجحة في تولي مسؤوليات المناصب الفيدرالية ومهامها، على خلاف الجدل والمشكلات التي أوجدها ترامب خلال وجوده في البيت الأبيض سابقاً.

ولأنها من أصول غير أميركية وليست بيضاء، فإن حصولها على أصوات الأقليات وأصحاب الأصول الأجنبية يبدو شبه مؤكّد، خصوصاً في ظل التوجه الإقصائي الشرس الذي يتبنّاه ترامب تجاه المهاجرين.

أخيراً، وكلاعتاد، يلعب الاقتصاد والهموم الحياتية اليومية دوراً جوهرياً في القرار النهائي للناخب الأميركي التقليدي. وهو ما يجعل برنامج هاريس الانتخابي أكثر مقبولية وصدقية، مقارنة ببرنامج رجل الأعمال الرأسمالي النخبوي، فهي تركّز على خفض الأسعار وتسهيل حصول الأميركيين على المنازل والأدوية. بينما يقول ترامب إنه سيقلّص الإنفاق الحكومي، وسينهي تقلي

تحدّيات الوساطة القطرية عشيّة الانتخابات الأميركية

أمجد أحمد جبريل

على الرغم من استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزّة، عاماً ونيف، وتوظيف حكومة نتنياهو الدعم الأميركي، العسكري والمالي والسياسي، في إطالة أمد الحرب وتوسيعها، فقد سجّلت الوساطة القطرية استمراراً لافتاً، على نحو كشف التزام الدوحة تجاه قضية فلسطين، ومحاولاتها تطوير «مقاربة مناسبة»، للتعامل مع تداعيات/ تعقيدات هذه الحرب الكارثية، التي عكست أزمة السياسات العربية والإقليمية والدولية، في ظل المرحلة الانتقالية التي يمرُّ بها النظامان الدولي والإقليمي، سيما مع إحجام روسيا والصين عن اتخاذ خطوات أبعد من المستويين، الخطابي والاقتصادي، والذهاب نحو طرح بدائل/ سياسات فعلية لتحدّي الهيمنة الأميركية على إقليم الشرق الأوسط إجمالاً، على نحو ما تفعل موسكو وبكين، في مناطق نفوذهما وجوارهما المباشر.

وفي سياق تحليل إنجازات الوساطة القطرية في حرب غزّة (2023- 2024) وتحدّياتها، وفهم انعكاسات البيئة الدولية والإقليمية والعربية على هذه الوساطة، خصوصاً تأثير الانتخابات الأميركية (2024/11/5)، ثمة أربع ملاحظات: أولاها، إنجازات الوساطة القطرية، في ثلاث مناسبات على الأقل: نجاح الاتصالات القطرية في إقناع حركة حماس بإطلاق سراح الرهينتين الأميركيتين، جوديث وناتالي رعنان، لدواعٍ إنسانية، كما جاء في بيان المتحدّث باسمِ كتائب عز الدين القسام أبو عبيدة (2023/10/20). نجاح الدوحة بالتعاون مع القاهرة وواشنطن في إبرام «الهدنة الإنسانية» (2023/11/30-24)، بين قوات الاحتلال وفصائل المقاومة الفلسطينية؛ إذ جرى تبادل 240 أسيراً فلسطينياً في مقابل 109 محتجزين إسرائيليين، فضلاً عن زيادة الشحنات الإغاثية لأهالي قطاع غزّة. وإعلان الناطق باسم وزارة الخارجية القطرية، ماجد الأنصاري (2024/1/16)، نجاح الوساطة القطرية الفرنسية، في التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وحركة حماس، لإدخال أدوية وشحنة مساعدات إنسانية إلى المدنيين في قطاع غزّة، مقابل إيصال الأدوية التي يحتاج إليها المحتجزون الإسرائيليون في القطاع.

وعلى الرغم من انتهاج حكومة نتنياهو سياسات الابتزاز، وتكثيف مناورات عرقلة التفاوض، وتكرار محاولات تشويه دور الوسيطين القطري والمصري، استمرّت الوساطة القطرية في محاولاتها إيجاد حلول لمواجهة التعقيدات/ العقبات الهائلة، التي أوجدتها المقاربة الأميركية الإسرائيلية لحرب الإبادة على غزّة، على نحوٍ أدّى في المحصلة، إلى إطالة الحرب، وأضعف إمكانية تحقيق «اختراقات» في جهود وقفها (أو حتى مجرّد تأمين استمرار تدفق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة)؛ إذ أدّت (أي المقاربة) ببداية مرحلة من «الاستعصاء التفاوضي الممتد»، وتكريس مرحلة جديدة من السياسات الإسرائيلية في تكثيف ارتكاب المجازر بحق المدنيين (مثل اغتيال أكثر من 110 فلسطينيين كانوا ينتظرون المساعدات في منطقة دوار النابلسي «مجزرة الطحين» (2024/2/29)، وكذا «عملية مخيّم النصيرات» (2024/6/8) التي قتل فيها 274 فلسطينياً لتحرير أربعة أسرى إسرائيليين.. وغيرهما).

وإضافةً إلى عرقلة الوساطة القطرية، اتسمت هذه المرحلة بنشاط دبلوماسي أميركي لمنع مجلس الأمن من التعامل مع حرب غزّة خارج إطار ما تريده واشنطن؛ إذ امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 2728 (2024/3/25) بشأن وقف إطلاق النار الفوري في غزّة خلال شهر رمضان. كما مرّرت واشنطن القرار رقم 2735 في مجلس الأمن (2024/6/10)، الذي يستكمل إعلان الرئيس بايدن (2024/5/31) عن وقف نهائي للحرب عبر ثلاث مراحل، وذلك للتغطية على جرائم إسرائيل، ومنحها «وقتاً أطول» لتحقيق أهداف الحرب.

> نتيجة الانتخابات الأميركية ستشكّل عاملاً جوهرياً في حسم اتجاه الشرق الأوسط، إما نحو مرحلة من التسويات والتهدئة، أو الانزلاق أكثر نحو توسّع الصراعات
>
> ينتهج نتنياهو سياسة تقليص صلاحيات الوفود التفاوضية الإسرائيلية، ومحاولاته التلاعب بأدوار الوسطاء

تتعلق الملاحظة الثانية بمركزية تأثير العامل الأميركي في مسارات حرب غزّة (بدايةً واستمراراً وتهدئة وانتهاءً)، إذ اتخذت واشنطن الحرب نقطةَ انطلاق لإعادة تشكيل إقليم الشرق الأوسط، عبر تحجيم حركة حماس (وكلّ قوى المقاومة الأخرى، في فلسطين وخارجها، وصولاً إلى تحجيم/ ضبط المشروع الإيراني الإقليمي)، ناهيك عن تأثير واشنطن الأهم، أي إصرارها على التحكّم في مساحة حراك كلّ القوى العربية والإقليمية، وإفشال محاولاتها المتكرّرة لوقف الحرب، سيما عبر مجلس الأمن، كما سلف القول.

والمؤكد أن إحجام القوى الدولية الأخرى، خصوصا روسيا والصين، عن تحدّي الهيمنة الأميركية على مسار حرب غزّة، وشؤون إقليم الشرق الأوسط إجمالا، قد أسهم بفاعلية في تقليص مساحات الدبلوماسية والوساطة والحلول السلمية، وأدّى، في المحصلة التراكمية، إلى إجهاض مساعي الفاعلين الإقليميين والدوليين في البحث عن «استراتيجية خروج» (Exit Strategy) من هذه الحرب الأميركية بأدوات إسرائيلية، لإعادة تشكيل الشرق الأوسط، وفقاً لمصالح واشنطن وحساباتها. واستطراداً، لعبت الدبلوماسية الأميركية دوراً محورياً في الضغط على الوساطتين، القطرية والمصرية، وكذا في استبعاد أي دور وساطة لتركيا في هذا الصدد، على الرغم من مناورات واشنطن الدبلوماسية، وخطابها المعلن بشأن أربعة موضوعات متعلّقة بالوساطات في حرب غزّة: أولاً، الإفراج عن الرهائن؛ إذ بقي منهم أربعة أميركيين في قبضة حركة حماس، ولم تلجأ واشنطن لإبرام صفقة أحادية مع الحركة بشأنهم، بذريعة عدم امتلاكها الثمن الذي تطلبه «حماس» من تحرير أسرى فلسطينيين، وقد بدا لافتاً امتناع إدارة بايدن عن تقديم أية تطمينات لـ«حماس»، في مقابل تكثيف الضغوط عليها دائما، (سياسة العصا الغليظة بدون جزرة)، وتحميلها أكثر من مرة مسؤولية تعطيل المفاوضات وإفشال صفقة تبادل الأسرى. ثانياً، زعم واشنطن السعي إلى «تخفيف» كارثية الوضع الإنساني في قطاع غزّة، لكنها لم تعمل على كسر الحصار بالكامل، ولا فرض احترام القانون الدولي الإنساني على إسرائيل في ما يخص استهداف المدنيين والمستشفيات و«المناطق الآمنة»، ناهيك عن إحجام واشنطن عن الضغط على إسرائيل، لكي تسمح بتدفق المساعدات، ولو في حدّها الأدنى. ثالثاً، ادّعاء واشنطن العمل على منع توسّع الصراع خارج فلسطين، خصوصاً مع إيران، على الرغم من الفشل الأميركي الواضح في منع حزب الله اللبناني والحوثيين في اليمن والفصائل المسلحة العراقية من مساندة جبهة غزّة. رابعاً، تصميم واشنطن «عملية تفاوضية» خاوية من المضمون، بالتوازي مع إشاعة خطاب من «التفاؤل» بقرب وقف حرب غزّة، والسماح بتمرير بعض القرارات في مجلس الأمن، وانتهاء بممارسة «دبلوماسية استهلاك الوقت» في جولات وزير الخارجية الأميركي بلينكن على دول المنطقة، التي استهدفت بالأساس التغطية على جرائم إسرائيل ومحاولة الحصول بدبلوماسية «الحد الأقصى من الضغوط» على حركة حماس وحزب الله (وأطراف المحور الإيراني عموماً)، ما عجزت الآلة الحربية الإسرائيلية عن تحقيقه، ما يؤكد أن واشنطن تمارس دبلوماسية «التفاوض تحت النار»، لإرغام الجميع على الرضوخ للاشتراطات الإسرائيلية.

تتعلق الملاحظة الثالثة بأثر العامل الإسرائيلي في مسار الوساطة القطرية، وانتهاج نتنياهو سياسة تقليص صلاحيات الوفود التفاوضية الإسرائيلية، ومحاولاته التلاعب بأدوار الوسطاء، سيما تفضيل دورَيْ مصر والإمارات، في مقابل تقليص دورَيْ قطر وتركيا، وتوظيف إسرائيل لوبيات ومجموعات داخل الكونغرس الأميركي، لدفع إدارة بايدن لممارسة ضغوط على قطر وتركيا، لطرد قادة حماس الموجودين في الدولتين.

وعلى الرغم من فشل سياسة التحريض الإسرائيلي ضد دور الدوحة عموماً، فإن سياسة إسرائيل اغتيال قادة المقاومة، وتكثيف ارتكاب المجازر بحق المدنيين، والاستهداف المتكرر للصحافيين والإعلاميين المرتبطين بقناة الجزيرة والتلفزيون العربي، كلّها عوامل أوجدت «مناخاً ضاغطاً» على الوساطة القطرية، خصوصاً أن الدوحة لم تتوانَ في التعبير عن مواقفها الواضحة من هذه الممارسات الإسرائيلية، كما ظهر من إدانة رئيس الوزراء القطري وزير الخارجية محمد بن عبد الرحمن آل ثاني (2024/7/31)، اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، في طهران، واستنكاره «أن تجري مفاوضات يقوم فيها طرفٌ بقتل من يفاوضه في الوقت ذاته».

تتعلق الملاحظة الرابعة بالتحدّيات العربية والإقليمية أمام الوساطة القطرية، ومنها تداخل مسارات حرب غزّة مع تعقيدات الصراع الإقليمي، خصوصاً تغيّر نمط العلاقة بين إيران وإسرائيل، من حروب الظلّ والحروب السيبرانية والمواجهة عبر الوكلاء، إلى مستويات أعلى من «المواجهة المباشرة» عبر القصف المتبادل؛ إذ تسعى واشنطن وتل أبيب إلى «تصعيد محسوب» ضد إيران، بما يكفل لهما استعادة الهيمنة والردع إقليمياً، وتعزيز معادلة جيوسياسية تخدم المصالح الأميركية، في حين تتمسّك طهران بمعادلة الردع التي أوجدتها على مدار العقدين الماضيين، بعد احتلال العراق ربيع 2003.

وإلى ذلك، ثمّة أدوار عربية ودولية منافِسة للوساطة القطرية، خصوصاً في هذه المرحلة الانتقالية التي يجري فيها البحث عن إطار جديد للتسوية، كما تكشفه ثلاثة أمثلة على الأقل: انخراط فرنسا الواضح في ملف الحرب الإسرائيلية على لبنان، وتنظيمها مؤتمر باريس لدعم لبنان (2024/10/24). اقتراح مصر (2024/10/27) مبادرة لوقف إطلاق النار يومين، مقابل تحرير أربعة محتجزين إسرائيليين. استضافة السعودية الاجتماع الأول للتحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين (2024/10/31)، ودعوة السعودية إلى عقد قمة متابعة عربية إسلامية في المملكة (2024/11/11)، لبحث استمرار العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية واللبنانية. وعلى الرغم من تصاعد التحدّيات أمام الوساطات والدبلوماسية القطرية عموماً، سواء في غزّة أم لبنان أم في محاولات تخفيض التوتر في إقليم الشرق الأوسط عموماً، تتمسّك الدوحة بمقاربتها في دعم قضية فلسطين، وتأكيد الرؤية القطرية في حلّ الصراعات، عبر الدبلوماسية والحوار والتفاوض، والعمل على نزع فتيل الأزمات الإقليمية.

يبقى القول إن نتيجة الانتخابات الأميركية ستشكّل عاملاً جوهرياً في حسم اتجاه إقليم الشرق الأوسط، إما نحو مرحلة من التسويات والحلول والتهدئة، أو الانزلاق أكثر نحو توسّع الصراعات الإقليمية، وربما الدخول في حالة من «الفوضى الإقليمية الشاملة»، التي سيكتوي بنارها الجميع، خصوصاً أولئك الداعمين لسياسات اليمين الإسرائيلي المتطرّف، وأنصار سياسات «القوة العارية» وسحق الإنسان الفلسطيني والعربي بلا هوادة.

(كاتب فلسطيني في إسطنبول)

«أونروا» في قائمة الاغتيالات الإسرائيلية

حسام أبو حامد

لم توفّر دولة الاحتلال الإسرائيلي فرصةً إلا وانتهزتها لتصفية حقّ اللاجئين الفلسطينيين، مستهدفةً عنوانه العريض المتمثّل في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، التي كان إعلان ولادتها قد ترافق مع جذور اللجوء الفلسطيني ذاته، بموجب القرار 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 ديسمبر/ كانون الأول 1949. وفي جديد الفرص الإسرائيلية المتاحة اليوم، أقرّ الكنيست الإسرائيلي الاثنين الماضي قانونين يُهدّدان عمل «أونروا» في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، في تحدٍّ جديد لإرادة المجتمع الدولي، الذي استبقت دول عدة منه، بما في ذلك الولايات المتحدة، تصويت الكنيست بإعلان قلقها البالغ من أن يؤدّي تشريع إسرائيلي إلى أزمة إنسانية أكبر في غزّة، وحذّرت منظّماتٌ حقوقية وأممية من خطورة أي تشريع يمسّ الوكالة، وينتهك المواثيق والقوانين الدولية.

ساعدت «أونروا» الفلسطينيين الذين هُجّروا من ديارهم خلال حرب عام 1948، وإعلان الاحتلال الإسرائيلي نفسه «دولةً» في الأراضي الفلسطينية المحتلّة. بدأت الوكالة عملها في 1950، استجابة لاحتياجات ما يقرب من 750 ألف لاجئ فلسطيني، وفّرت لهم الرعاية الصحّية والغذاء، والقروض الطارئة، وخدمات الإسكان والتعليم، وغيرها. واليوم، يحصل نحو خمسة ملايين و900 ألف لاجئ فلسطيني على خدمات الوكالة في سورية والأردن ولبنان والضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزّة.

تعرّف «أونروا» اللاجئ الفلسطيني بأنه الشخص الذي كانت فلسطين مكان إقامته الطبيعية بين يونيو/ حزيران 1946 ومايو/ أيار 1948، وفقد منزله ومورد رزقه آنذاك. وتُمنح الصفة لأبناء لاجئي فلسطين الأصليين والمنحدرين من أصلابهم. وأُنشئت حصرياً للاجئين من الفلسطينيين، وهي لا تنفّذ مهامها تحت الولاية أو التعاريف ذاتها التي تعمل بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي بدأت عملياتها في يناير/ كانون الثاني 1951، وتضمّنت ولايتها «حماية وإيجاد حلول دائمة للاجئين»، وهي توفّر الحماية القانونية للاجئين حول العالم على خلاف «أونروا» التي يقتصر عملها على تقديم المساعدات. في حينه، عارض معظم الدول العربية إدراج الفلسطينيين تحت ولاية المفوضية خشية أن يقلّل ذلك من حجم مأساتهم ومن آمال عودتهم إلى الديار، فاستُبعد الفلسطينيون من اتفاقية عام 1951. وفي غياب حلّ للصراع بين الاحتلال وأصحاب الأرض الأصلانيين، وعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين، مدّد المجتمع الدولي عمل الوكالة مراراً وتكراراً، أخيراً حتى 30 يونيو/ حزيران 2026.

> أمسى العنوان الإنساني نافذةً وحيدةً لممارسة المجتمع الدولي دوره بعد عجزه عن وقف الحرب على غزّة، وهي نافذة تغلقها إسرائيل متى أرادت

بموجب التشريع الذي أقرّه الكنيست، تُلغى اتفاقية تعود إلى عام 1967 سمحت لـ«أونروا» بالعمل في الأرضي التي تحتلّها إسرائيل، وبالتالي تتوقّف أنشطة الوكالة، ويُحظَر أيّ اتصال بين المسؤولين الإسرائيليين وموظّفيها. ويأتي التشريع تتويجاً لاتهامات إسرائيلية للوكالة، اشتدّت في يناير/ كانون الثاني الماضي، عندما اتهمت الحكومة الإسرائيلية بضعة موظفين في الوكالة في قطاع غزّة (من بين 13 ألف موظّف) بالمشاركة في الهجمات التي قادتها حركة حماس في 7 أكتوبر (2023) في مستوطنات ما يسمّى إسرائيلياً «غلاف غزّة»، لتتعالى أصوات في إسرائيل تتّهم «أونروا» بأنها «ليست منظّمةً إنسانية بريئةً» بل تتعاون مع «حماس».

تلك الاتهامات محطّة في سياق طويل من محاولات تصفية حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة بتصفية وكالة الغوث. فطوال عقود، رأى سياسيون إسرائيليون أن عمل الوكالة نيابة عن الفلسطينيين «يُديم الصراع الإقليمي». ومنذ مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991 شنّت وسائل إعلام إسرائيلية، ونواب كنيست، وسياسيون، في إسرائيل، حملة تشهير بالوكالة الأممية، حمّلتها مسؤولية إطالة أمد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واتهمت مدارسها ومناهجها ببث الكراهية في نفوس التلاميذ الفلسطينيين ضدّ إسرائيل، وبأنها وغيرها من منشآت تابعة للوكالة إن هي إلا «مستودعات للأسلحة»، وأوكار لـ«الإرهابيين»، وقصف الاحتلال خلال اعتداءاته المتكرّرة على قطاع غزّة منشآت الوكالة ومقارّها أمام مرأى ومسمع من العالم كلّه... لا يبدو أن نهج إسرائيل تجاه الوكالة مختلف اليوم، بل يبدو أشدّ شراسة يستهدف وجود اللاجئين وغيرهم من فلسطينيين في قطاع غزّة، في خضمّ تطهير عرقي وإبادة جماعية مستمرّين. وإن كانت إسرائيل قد اقترحت في محطّات تفاوضية حلّ مشكلة اللاجئين بعودة قسم منهم إلى الدولة الفلسطينية المُنتظَرة، فإن حلّ الدولتين الذي يسعى نتنياهو، وائتلافه الحكومي اليميني المتطرّف، إلى نسفه لا يسمح بأيّ «تنازلات» في قضية اللاجئين، باعتبارهم خطراً وجودياً يهدّد «إسرائيل الكبرى» دولةً يهوديةً، فإسدال الستار على حلّ الدولتين وحقّ العودة، من طريق تصفية «أونروا»، صنوان اليوم لدى إسرائيل.

وتزامناً مع التصويت في الكنيست، قال نتنياهو الذي هدّدته الإدارة الأميركية بقطع المساعدات العسكرية، وطالبته باستخدام سلطته لوقف تنفيذ التشريع، في وسائل التواصل الاجتماعي، إن من الضروري أن تظلّ «المساعدات الإنسانية المستدامة» متاحةً في غزّة، ولم يوضح كيفية هذا، لكنّ مكتبه أصدر بياناً قال فيه إن الحكومة مستعدّة للعمل مع «شركائنا الدوليين لضمان استمرار إسرائيل في تسهيل المساعدات الإنسانية للمدنيين في غزّة بطريقة لا تهدّد أمن إسرائيل»، وقد يشكّل بيان مجلس الأمن الأربعاء الماضي ضغطاً باتجاه قطع الطريق على وضع تشريع الكنيست موضع التنفيذ، ومناورات نتنياهو في الوقت نفسه، وهو بيان حذّر «بشدة من أي محاولات لتفكيك أو تقليل» عمليات الوكالة وتفويضها، الذي يخلّف «عواقبَ إنسانية وخيمة» على ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون على خدمات الوكالة، فضلاً عن «الآثار المترتّبة على المنطقة»، معبّراً في بيان تبنّاه بالإجماع عن قلقه البالغ من التشريع الذي أقرّه الكنيست الإسرائيلي. لكنّ المسألة، كما كانت دائماً، لا تكمن في القرارات والبيانات بقدر ما تكمن في إلزام إسرائيل تنفيذها، فضلا عن أن النقاش بشأن «أونروا» لا يتخطّى المسألة الإنسانية (رغم أهمية ذلك) ليصبح نقاشاً سياسياً (حقّ عودة اللاجئين وغيره من الحقوق الفلسطينية)، ولا إرادة دولية لفرض حلّ سياسي يعيد الحقوق لإصحابها فينهي المأساة الإنسانية. للأسف! أمسى العنوان الإنساني نافذةً وحيدةً لممارسة المجتمع الدولي دوره (المنقوص) بعد عجزه عن وقف الحرب على غزّة وإنهاء المقتلة الفلسطينية هناك، وهي مع ذلك نافذة تغلقها إسرائيل متى أرادت.

لا أثرَ فورياً للتشريع، إذ يحتاج ثلاثة أشهر لتدخل معظم أحكامه حيّز التنفيذ، ويبدو أن الطريقة التي صيغ فيها التشريع تترك تفاصيل عديدة من دون معالجة، بما في ذلك آليات التنفيذ، والعقوبات التي قد تُفرَض حال انتهاكه، ما يترك مساحة للحكومة الإسرائيلية للتكيّف مع تنفيذه، ومع التحدّيات الدبلوماسية الراهنة والمحتملة، لكن في ظل عجز رسمي، عربي وفلسطيني، وعدم توافر أي إمكانية لطعن في دستورية خطوة الكنيست في المحاكم الإسرائيلية (؟)، فإن مصير «أونروا» يبدو معلّقاً برغبة وإرادة الدول المانحة والمؤثّرة مستقبلاً، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة، التي نظرت إلى «أونروا» منذ تأسيسها عنصراً يُسهم في تثبيت الاستقرار في الأراضي المحتلّة، ومخيّمات اللاجئين في الدول المضيفة، تتحمّل أعباءهم الإنسانية، وتلبّي حاجاتهم الرئيسية، وتموّه مسؤولية إسرائيلية عن التسبّب بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وأوضاعهم المتردّية. لذا، لم يكن مستغرباً أن تكون الولايات المتحدة المساهم الأكبر في تمويل الوكالة (حوالي ثلث موازنتها سنوياً)، قبل أن ينقلب ترامب على هذا التقليد في عام 2018، حين أوقف بصفته رئيساً التمويل الأميركي للوكالة، قبل أن يعيده خليفته الديمقراطي جو بايدن في عام 2021، ولا ننسى أن مستشار ترامب، جاريد كوشنر، مهندس «صفقة القرن»، ومنسّق حملة إسرائيلية أميركية ممنهجة ضدّ «أونروا»، قد رأى في إغلاق الوكالة «طيّاً لملفّ اللاجئين الفلسطينيين نهائياً».

في مساعي إسرائيل لاغتيال «أونروا» سياسياً، قد تتحرّر الرصاصة الإسرائيلية القاتلة ضدّ «أونروا» بعد تنصيب الرئيس الأميركي الجديد في 20 يناير 2025، وقد تبقى في بيت النار مؤجّلةً، مع بقاء الفوهة مصوّبة على حقّ العودة.

(من أسرة العربي الجديد)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads